ميثاقان لا ميثاق واحد

للدكتور عمر حليق

لم يكن بد لهذه النكسات السيئة التي منيت بها قضايا العرب والمسلمين وقضايا دولية أخرى في هيئة الأمم من أن تخلق في عقول الناس وأفئدتهم فتورا إزاء كل ما يصدر عن هـذه الهيئة العالمية من نشاط

وليس في ذلك من عجب . فهيئة الأمم المتحدة في ميثاقها وفي أهدافها نتاج فكري تحمست لصياغته وتحديده في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة جماعة من أئمة الفكر السياسي المعاصر مزودين بمثالية عميقة ودراسة دقيقة لمثل الإنسانية وآمالها ، ورغبة صادقة لإصلاح ما أفسدته الحروب وشرورها من دنيا الناس وفي عقولهم وأفئدتهم

ولكن تاريخ الإنسـانية منذ أقدم العهود يأبى إلا أن يتجاهل قوالب الفكر الصائب ودعائم المثالية الصادقة ؛ ويندفع في صياغة الأحداث على نحو يراعي جنون السياسة وشذوذ أساليبها ومسالكها أكثر من مراعاته لاتزان الفكر وروحانية المثاليين من بنـاة المجتمع الذين تجردوا مما يعتري السياسة العملية من انتهازية لا ترحم ومكر لا يرتدع

وفي خضم هـذه الجلبة التي تنبعث عن شقاق المعسكرين المتطاحنين الغربي والسوفيتي في حلقات الأمم المتحدة وصدى تراشق التهم ومساوئ السلوك الذي توجه به وفود هذين المعسكرين أعمال الأمم المتحدة وقراراتها .. في هذا الخضم تندثر معالم جزء هام من العلاقات الإنسانية تعمل على خدمته هيئات اختصاصية متفرعة عن هيئة الأمم في واحدة أو أكثر من هذه القاعات الهادئة المكيفة بأحدث آلات التهوية والإضاءة والمزينة بفاخر الأثاث والتي تطل على النهر الشرقي التي تحيط بمقر الأمم المتحدة الدائم هنا في نيويورك. ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة واحدة من الهيئات الاختصاصية التي تعمل خلال انقضاض الجمعية العامة في فصلي الربيع والصيف

في كل صحيفة ، وكان قلبي يتفتح للجمال ، ويستشرق للحب ، فلما جربت هذا كله ، وذقت لذته ، صار كل ما أرجوه أن أتوارى عن الناس ، وأن أمشي بينهم فلا يعرفني منهم أحد

لقد مر بي أكثر العمر ، ورأيت الحياة ، ونلت لذاتها وجرعت آلامها ، لم تبق متعة إلا استمتعت بها ، فلا اللذائذ دامت ولا الآلام ، ولا الشهرة أفادت ولا الجاه ، ولقد شهدت حربين عالميتين ، ورأيت تعاقب الدول على الشام من العثمانيين إلى الفرنسيين إلى من جاء بعد ، ومن قام ومن قعد ، ومن أتى ومن ذهب ، ولو أردت الوزارة وسلكت طريقها لبلغتها من زمان كما بلغها من مشى على أثرى في الدراسة وفي الحياة ، ولو شئت لكنت من المشايخ الذين تقبل أيديهم ثم تملأ بالمال ، فيملكون الضياع والسيارات ، ويصيرون بحرفة الدين من كبار أبناء الدنيا ؛ ولكني ما وجدت شيئا يدوم . تذهب الوزارة فلا تترك إلا حسرة في نفوس أصحابها ، ويمحو الناس فيملون أن الذي يأكل الدنيا بالدين ، لا يمكن أن يكون من الصالحين المصلحين ، فزهدت في المناصب والمراتب والمشيخات ، وهانت على وصغرت في عيني ؛ ولم يبق لي من دنياي (الآن) إلا مطلب واحد : يقظة قلب أدرك بها حقائق الوجود ، وغاية الحياة ، وأستعد بها لما بعد الموت ، وهيهات يقظة القلب في هذا العالم المادي !

إن الذي يبلغ ذروة الجبل تنكشف له الجهة الأخرى ، فيرى ما بعد الانحدار ، وأنا قد بلغت ذروة العمر وانحدرت ولكني لم أبصر شيئا ، إن الطريق مغطى بالضباب ، وقد أضعت مصباحي في زحمة الحياة ، ومعترك العيش

* * *

أما الرسالة فقد أفضلت علي وأحسنت إلي . وما أشكوها ، إنما أشكو دهري ، وأشكو نفسي ، ومن حق الرسالة علي تحية خير من هذه التحية في عيدها الألفي ؛ ولكني أكتب بيد عليل ، من فكر كليل ، ولي من الأستاذ الزيات الصديق النبيل ، العذر الجميل

علي الطنطاوي

وهذه اللجنة هيئة لا تضم جميع الدول الأعضاء فى هيئة الأمم — وهم ستون دولة — وإنما تقتصر على فئة مختارة تمثل مختلف النظم السياسية المعاصرة والمناطق الجغرافية التى تقسم إليها هذه المعمورة ، ففيها الروس والأمريكان والبريطانيون والفرنسيون ؛ وفيها من يمثل القارة الآسيوية والشرق العربى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

وقد أنشأت هذه اللجنة منذ أن استقر لهيئة الأمم كيانها الداخلى فى السنتين الأوليين من عمر هذه المؤسسة العالمية . وكلفت هذه اللجنة فى عام ١٩٤٧ أن تصوغ ميثاقا عالميا يضمن للفرد فى المجتمع ما وهبه الله من حقوق طبيعية وما اكتسبه من حقوق قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية وفرها لها تاريخ الفكر وصراع الناس وتطور المجتمع على مدى الأجيال

إذن فمهمة اللجنة هى فى الواقع مهمة مثالية المفروض فيها أن تستوحى العقل والروح ؛ وأن تتجنب نزعات السياسة الانتهازية وفوضى السلوك الدولى الذى يهيمن على أعمال معظم اللجان والهيئات والمجالس فى الأمم المتحدة

وكان من المنتظر أن يستغرق وضع هذا الميثاق العالمى لصيانة حقوق الإنسان وقتا طويلا . فلكل ثقافة ولكل كتلة سياسية تفسير خاص عن جوهر الحقوق والواجبات للفرد فى المجتمع الأكبر ، وهذا التباين مرده اختلاف اجتهاد الثقافات والنظم الفكرية وفلسفات السياسة والاقتصاد فى إيضاح صلة المواطن بدولته والنظم القائمة عليها ؛ وعلاقة الفرد بالجماعة الإنسانية التى تشاركه العيش فى بقعة معينة من هذا العالم الواسع

ومضت لجنة حقوق الإنسان تعمل فى تؤدة ، فتوصلت فى دورتها الأولى والثانية (١٩٤٧ و ١٩٤٨) لوضع مسودة الميثاق وخطوطه الرئيسية ، واتفقت مبدئيا على أن تنشر فى الناس الأسس الفكرية وخلاصة المبادئ والنظريات التى تستند إليها فى صياغة المواد التفصيلية لهذا الميثاق العالمى ، ومن ثم وضعت وثيقتها الموجزة المعروفة « بإعلان حقوق الإنسان » وهى بيان قصير لا يعرض جوهر الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبنى البشر ؛ ولا يدخل فى تفصيلها وتعريف الناس بما يتصل بها من حقوق فرعية وصيانة ذلك والمطالبة به . وتركت هذه التفاصيل الجوهرية إلى الميثاق الشامل الذى قررت اللجنة متابعة الدراسة والبحث فى مواده وفصوله إلى الدورات القادمة

وفى سنة ١٩٤٨ وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم على صيغة « إعلان حقوق الإنسان » كما صاغته اللجنة ، وأوصت الجمعية العامة اللجنة بأن تتابع عملها لصياغة المواد التفصيلية لهذه الحقوق

وأخذت اللجنة تعقد دورات متتابعة فاجتمعت فى عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وتوقفت عن العمل فى عام ١٩٥١ بسبب تأخر بعض الدول عن الإجابة على الأسئلة التى وجهتها اللجنة إليها عن مدى انطباق التشريعات المعمول بها فى تلك الدول على مبادئ حقوق الإنسان . ثم عادت اللجنة فعقدت دورة أخرى هذه السنة فى المقر الدائم لهيئة الأمم هنا فى نيويورك استغرقت تسعة أسابيع من ١٤ إبريل إلى ١٣ يونيو وترأس هذه الدورة الدكتور شارل مالك رئيس الوفد اللبنانى الدائم لدى هيئة الأمم . وقد سبق للمسز روزفلت عقيلة رئيس الجمهورية الأمريكية الأسبق أن ترأست عددا من الدورات السابقة

وفى خلال هذه السنوات التى انقضت على تأليف لجنة حقوق الإنسان فى عام ١٩٤٧ ألم بالعلاقات الدولية من التوتر ما أتاح لجنون السياسة وشذوذها أن يتنافس الاتزان والمثالية التى كان المفروض فى اللجنة وأعضائها أن يهتدوا بها فى اجتهادهم لصياغتهم لميثاق حقوق الإنسان كمعاهدة عالمية تتقيد بها الدول مترفعة عن المؤثرات والأهواء والنزعات السياسية ومتقيدة بالمثل الفكرية والوعى الثقافى واليقظة العاطفية التى تسود المجتمع المعاصر فى عالم مرت به فى الأزمنة الحديثة ألوان من التطور والتجارب ما أرهق إحساسات الفرد وأذكى وعيه وفرض على الدولة نهجا فى السلوك واجه فى تهاد التشريع يتناسب مع يقظة هذا الشعور وشدة هذا الوعى

ولذلك فقد سيطرت على جو اجتماعات لجنة حقوق الإنسان فى دورتها الأخيرة اعتبارات سياسية زادت من شدة التباين بين الثقافات والنظم التى يمثلها أعضاء اللجنة

فأصر المندوبون الروس وزملاؤهم من الدول التى تؤمن بالنظام الماركسى على ضرورة توكيد الحقوق الاقتصادية للفرد فى الميثاق الدولى الذى تشتغل به اللجنة توكيدا مفضلا على التوكيدات الأخرى؛ لأن العنصر الاقتصادى فى رأيهم هو المهيمن على سلوك

الفرد إزاء الدولة والمجتمع ؛ وعلى اجتهاد الدولة والمجتمع فى مجاراة هذا السلوك ، ولم يأخذ المندوبون الأمريكان وحلفاؤهم — وهم كثرة بين أعضاء الأمم المتحدة — بهذا التفسير الماركسى ، وأخذوا يشرحون — فى كلام كثير وفى مقترحات عديدة وتعديلات متلاحقة — بأن الديمقراطية الحقة كما يفهمها الأمريكان ويمارسونها فى أنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية هى الضمان الوحيد لحقوق الإنسان وتنظيم علاقاته مع الدولة ومع إخوانه فى الإنسانية . ومن ثم كان النطق الأمريكى فى النقاش وفى المقترحات والتعديلات التى وجهت إلى مواد الميثاق المقترح يتعمد توكيد الحقوق المدنية السياسية والأسس الديمقراطية (كما يفهمها الأمريكان) فى الحكم وفى سلوك الفرد توكيدا مفضلا على سواه من التوكيدات

وكان من الممكن أن تسود وجهة النظر الأمريكية فى أعمال اللجنة بفضل ما للأمريكان من نفوذ فى أعمال الأمم المتحدة لولا ظاهرة مستجدة فى حاضر السلوك الدولى .. هذه الظاهرة يمثلها وتعبر عنها طائفة من الدول الصغرى فى آسيا وأمريكا اللاتينية وهى دول إن فقدت النفوذ العسكرى والسياسى فى تيار العلاقات الدولية فإن لها ضربا آخر من النفوذ يستند إلى تعداد أصواتها فى المؤتمرات الدولية — وهو تعداد يرجح الكفة حين يتكتل ويجمع على اتخاذ خطوة يختلف عليها الكتلتين الرئيسيتين (السوفيتية والأوروبية — الأمريكية) التى تكثر اختلافاتها فى حلقات التفاوض أو الخصومة الدولية

وإزاء اختلاف الروس والأمريكان فى وضع حجر الزاوية وتحديد نقطة الارتكاز فى حقوق الإنسان وهى العنصر الاقتصادى أم الحرية السياسية والمدنية بأوسع معانيها نشط مندوبو الدول الصغرى الذين يمثلوا آسيا (ومعهم مندوب مصر الدكتور محمد عزمى) وأمريكا اللاتينية إلى التكتل ، وأصروا على أن تجربتهم فى عهود الاستعمار والسيطرة الأجنبية لم تقنعهم بأن توكيد الحرية السياسية كما فسرها الأوربيون والأمريكان كاف لأن يضمن للفرد حقوقه الطبيعية وحقوقه المكتسبة ، وأن التطور الذى ألم بحاضر الفكر يفرض على اللجنة أن توازن موازنة عادلة بين فضائل الحرية السياسية بمعانيها الواسعة الشاملة وبين فضائل الضمان الاقتصادى والاجتماعى . فالناس فى الشعوب الآسيوية والأفريقية واللاتينية التى لم يكتمل بعد نموها الاقتصادى والاجتماعى لا تستطيع أن تضمن حقوقها السياسية وتوطد حرياتها الديمقراطية مالم يتوفر لديها من أسباب العدالة الاقتصادية والضمان الاجتماعى ما يساعدها على أن تنال حرياتها السياسية كاملة ، فالفرد الذى لا يتوفر له فرص اقتصادية تعينه على ملء معدته ، وطريق اجتماعية تساعده على تغذية عقله بالعلم والتحصيل ، لا يحسن الانتفاع بحريته السياسية حتى لو تحققت له كاملة فى الدساتير والتشريعات

وتعمد مندوبو الدول الصغرى أن يفهموا اللجنة بأنهم فى حماسهم لتوكيد التوازن بين الضمان الاقتصادى — الاجتماعى ، وبين الحرية السياسية والمدنية ؛ ليسوا مدفوعين بداء أو ولاء لأى من النظم (السوفيتية أو الأوربية — الأمريكية) وإنما هم مقيدون بما يلمسونه من تباين فى مجتمعاتهم الآسيوية والإفريقية اللاتينية وبين المجتمعات الأوربية والأمريكية فى مدى التطور وفى مستوى الوعى وفى معاول الاجتهاد للحاق بهم فى ميدان المساواة الدولية

والدول كالأفراد فاقدة الحول بمفردها ولكنها شديدة البأس فى تكتلها وتكافلها ، وهكذا كان حال مندوبى الدول الصغرى فى لجنة حقوق الإنسان ، فقد فرضوا بفضل تآزرهم على الروس والأمريكان وجهة نظرهم ، فلم يجد هؤلاء مفرا من أن يلاقوا رغبات الدول الصغرى . فاستنبطت العقلية الأنجلوسكسونية ما اعتقدت أنه حل وسط . وتقدم الوفد الأمريكى وحلفاؤه باقتراح يطلب من اللجنة أن تحصر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى ميثاق ؛ وأن تجمع الحقوق السياسية والمدنية فى ميثاق ثان ، ويترك للدول الخيار فى قبول أى من الميثاقين أو قبولهما معا

ورفضت أكثرية الدول الآسيوية واللاتينية قبول هذا الاقتراح الأمريكى ؛ وقالت بأن الهدف من صياغة حقوق الإنسان فى ميثاق عالمى توقعه جميع الدول هو ضمان الحريات الكاملة للفرد . فلا معنى لأن نفصل بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الحقوق السياسية والمدنية ، فكلاهما متمم للآخر . فالخيار

فى مثل هذه الحالة يقضى على المبدإ الذى تستند إليه اللجنة وهو مبدأ الإجماع . فكما أن السيادة جزء لا يتجزأ فإن الحرية كذلك لا تتجزأ

ورفض الوفد الروسى هذا الاقتراح الأمريكى وأخذ بوجهة نظر أكثرية الوفود الآسيوية واللاتينية لا لأنهم يشاركونه فى الرأى — فالحقوق السياسية فى روسيا نفسها مفصولة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية — ولكن الوفود الشيوعية فى الأمم المتحدة تعارض كل اقتراح أو فكرة يطرحها الأمريكان على بساط البحث فى الأمم المتحدة مهما كان صائبا . وهذا الحال ينطبق كذلك على موقف الأمريكان من اقتراحات الروس وحلفائهم

واستطاع الوفد الأمريكى أن يضمن الفوز لاقتراحه بوضع ميثاقين لحقوق الإنسان بدلا من ميثاق واحد . وجدير بالذكر أن الهند قد خرجت عن الوفود الآسيوية الأخرى فى معارضة الاقتراح الأمريكى ، وشاء بعض الخبثاء فى هيئة الأمم أن يفسروا تراجع الهنود على ضوء المباحثات المالية التى كانت تقوم بها الهند مع أمريكا آنئذ والتى أدت فيما بعد إلى منح الهند معونة مالية سخية

وكذلك خرجت لبنان على إجماع الدول العربية والآسيوية فى معارضتها للاقتراح الأمريكى . ولرئيس وفد لبنان الدكتور شارل مالك غرام لا حد له بكل ما يمت إلى أمريكا بصلة

ولم تجد اللجنة إزاء إقرار الاقتراح الأمريكى بأكثرية تافهة بدا من أن تتابع عملها لوضع ميثاقين بدلا من ميثاق واحد ، وأكثريتها الساحقة مؤمنة بأنها ستستطيع فى المراحل النهائية حمل الجمعية العامة لهيئة الأمم على دمج الميثاقين فى ميثاق واحد بمؤازرة بقية الدول الصغرى التى ليست ممثلة فى لجنة حقوق الإنسان والتى لها أكثرية الأصوات فى الجمعية العامة

أما المرحلة التى وصلت إليها اللجنة فى دورتها الأخيرة فلا تتعدى مراجعة المواد الأساسية للميثاق الذى يسعى لأن يضمن الحقوق المدنية والسياسية ، وإلقاء نظرة عابرة على الميثاق الثانى الذى يعتنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ولم تدقق اللجنة فى المواد الإضافية التى صيغت فى دورات سابقة لتخويل الأفراد حق رفع الشكوى ، وتقديم المظالم ضد الدول التى تمتهن حقوقهم ؛ وهناك محاولة تقوم بها الدول الشيوعية ونفر من الدول الأوربية والأمريكية لمنع الأفراد والهيئات والمؤسسات الشعبية من رفع الشكاوى والمظالم إلى لجنة حقوق الإنسان

وقد صمدت وفود الدول الآسيوية لضغط شديد ، وجهته الدول الاستعمارية فيما يتعلق بإدخال مادة « حق تقرير المصير للشعوب التى لا تحكم نفسها بنفسها » فى ميثاق الحقوق المدنية والسياسية ، وهذا يعنى اعتراف لجنة حقوق الإنسان بأن صراع الشعوب الخاضعة للحكم الأجنبى هو حق مشروع منصوص عليه فى ميثاق حقوق الإنسان . وهذا طبعا أمر لا ترضى عنه الدول الاستعمارية ، وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بوجهة نظر بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول المستعمرة ، ولكن اللجنة لم تجد بدا من إدخال مادة « حق تقرير المصير » على الميثاق بعد جدل استغرق جلسات عاصفة ، ساد فيها الرأى للوفود الصغرى من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية

والفقرة الأولى من هذه المادة تنص على أن « لجميع السكان ولكل الشعوب حق تقرير مصيرهم ؛ وهو حق يقرر فى حرية تامة وضعيتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية »

والفقرة الثانية تطلب من جميع الدول أن تسعى لتثبيت حق تقرير المصير فى جميع المناطق (الخاضعة لها) بموجب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة

والفقرة الثالثة تؤكد بأن حق تقرير المصير يشمل سيادة الشعب وامتلاكه لثروته القومية وخيراته الطبيعية ؛ ولا يصح فى أية حالة من الحالات لأية دولة أو دول أن تتذرع بأى من الأعذار أو الحقوق (المفتعلة) لتحول بين شعب وبين امتلاكه لأسباب العيش (الشريف)

وقد دافع مندوبو مصر والدول الآسيوية الأخرى عن هذه القرارات دفاعا مجيدا إزاء معارضة الدول الاستعمارية ، وفندوا بالنقد اللاذع الأعذار التى يتذرع بها الاستعمار للسيطرة على مصادر القوة فى البلدان الصغيرة ، سواء لسد الفراغ كما هو الحال فى نزاع مصر وبريطانيا حول قناة السويس ، أو تنفيذا لمعاهدات أبرمت

فى أوضاع شاذة ، كما هو الحال فى وضعية الحماية الفرنسية فى تونس وبقية أقطار المغرب العربى ، أو تحقيقا لوعد مزور ، كوعد بلفور البريطانى للحركة الصهيونية فى امتلاك بلد كفلسطين ليس لبريطانيا حق التصرف فى مصيره

أما الفوارق الجوهرية بين الميثاقين : ميثاق الحقوق المدنية والسياسية ، وذلك الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فتتلخص فيما يلى :

(١) تعتبر اللجنة أن الحقوق المدنية والسياسية هى فوق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولذلك فإن تطبيقها يجب أن يتم فورا ، بينما يصح أن تطبق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مراحل (تدريجية) تتماشى مع حالة البلد الاقتصادية ومبلغ وعيها الاجتماعى والثقافى

(٢) ميثاق الحقوق الاقتصادية (الخ ..) يجب أن لا يطبق عن طريق التشريعات الحكومية فقط ، وإنما عن طريق السعى الحر للفرد وللجماعة كذلك . وليس على الدولة إلا أن تساهم — ما استطاعت إلى ذلك سبيلا — فى توفير الإمكانيات الحسنة للفرد وللأمة للحصول على هذه الحقوق

وهذه نقطة كانت مجال نقاش حاد . فقد أصر مندوبو الدول الشيوعية على أن ضمان هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لايتم إلا عن طريق التشريعات الحكومية ، والحكومية وحدها

(٣) بينما تعمد ميثاق الحقوق المدنية والسياسية أن يشرح جوهر هذه الحقوق ، وتفاصيلها الفرعية ؛ أهمل ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا الشرح ، وصاغ المواد فى بنود عامة يشوبها الغموض وتكون مدعاة لسوء الاجتهاد أو للتطرف فيه

وسبب هذا التباين فى لغة الميثاقين ومضمونهما هو اختلاف فلسفات الحكم والنظم السياسية والموقفات الثقافية التى تعيش عليها الكتل الدولية التى تهيمن على أعمال الأمم المتحدة هذه الأيام

* * *

وبعد فهذا استعراض متواضع لموضوع خطير ؛ فليس أنفع لمجرى العلاقات الإنسانية من أن يدرك الفرد ماله من حقوق تستند إلى وثائق دولية همها أن توفر له ذخيرة (قانونية) يستعين بها على توطيد حقوقه الطبيعية والمكتسبة حين يعصف بهذه الحقوق نظام غاشم ، إن أفلح فى كبت الرأى العام المحلى ، فإنه أضعف من أن يقهر الرأى العام العالمى ، بعد أن تشابكت عناصره فى معظم ألوان النشاط الإنسانى

وما هذا الاتجاه الذى ساد فى لجنة حقوق الإنسان لتجزئة الحقوق إلى مدنية سياسية ، وأخرى اجتماعية ثقافية ، إلا محاولة لإعادة عجلة الحياة والوعى الإنسانى خطوة إلى الوراء ؛ ولكن الحياة قطار يسير هذه الأيام بوقود الفكر الواعى والشعور المتقد ، ومن خصائص المواصلات أن تسير قدما ، لا أن تعود القهقرى

نيويورك

محمد عزيز

آلام فرتر

للاستاذ أحمد حسن الزيات

هى القصة العالمية الواقعية الخالدة للشاعر الفيلسوف « جوته » الألمانى

صور فيها : عواطف الشباب فى وقت نزوعه إلى الحب وولوعه بالجمال واتحاده مع الطبيعة ... وقد قال عنها لصديقه (أكيرمان)

« كل امرء يأتى عليه حين من دهره يظن فيه أن (آلام فرتر) إنما كتبت له خاصة »

ترجمتها العربية تتفق مع أصلها فى قوة الأسلوب ودقته وأناقته وجماله ... وهى مثال للترجمة الأمينة التى تنقل الصورة والفكرة وما يقوم بهما من الروح والخيال والعاطفة ...

طبعت خمس مرات وثمنها ٤٠ قرشاً عدا أجرة البريد